



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

العراق والولايات المتحدة والشرق الأوسط «الجديد»

أنتوني كوردسمان

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة ٢٠١٥م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الامانة العامة لمجلس الوزراء.

ويسعى المركز للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الاصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

ويسعى ايضاً للمساهمة في بناء الانسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لاعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بانواعه كافة، ادارية ومالية وفكرية واخلاقية وغيرها.

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا المقال لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org

العراق والولايات المتحدة والشرق الأوسط «الجديد»

أنتوني كوردسمان*

ربما تكون «الحرب الطويلة» التي تشنها الولايات المتحدة في أفغانستان على وشك الانتهاء، على الرغم من أنه ليس من الواضح على الإطلاق ما الذي سيحدث عندما تنسحب القوات الأمريكية بشكل كامل، وليس ثمة طريقة للتنبؤ بأي نوع من الحكومات الجديدة ستظهر وبأي مستوى من العون والمساعدة الأمريكية - إن وجدت - ستستمر. ولكن القصة في العراق مختلفة تماماً. وقد أدت «الحرب الطويلة» في العراق ضد (تنظيم داعش) والحركات المتطرفة إلى تفكك «خلافة» تنظيم داعش - على الرغم من أن عناصرها لا تزال نشطة للغاية - ولكن العراق لا يزال يمثل مصلحة إستراتيجية رئيسية، ويواجه تهديداً خطيراً يتمثل في أن تسيطر عليه إيران جزئياً على الأقل، وهو بلد تحتاج الولايات المتحدة إلى صياغة شكل من أشكال الشراكة الاستراتيجية الجديدة معها إذا أمكن ذلك.

إن أهمية العراق الاستراتيجية واضحة جداً. يملك العراق خامس أكبر احتياطي مؤكد من النفط الخام في العالم يبلغ ١٤٥ مليار برميل، وهو ما يمثل ١٧٪ من الاحتياطيات المؤكدة في الشرق الأوسط و ٨٪ من الاحتياطيات العالمية. فهي ليست مهمة من الناحية الاستراتيجية في حد ذاتها فحسب، بل إن موقعها بين إيران المعادية وسوريا المرتبطة بروسيا سيكون له تأثير كبير على استقرار منطقة الخليج والشام - وكذلك حال السكان الأكراد في العراق الذين أثاروا التوتر مع تركيا لفترة طويلة.

* أستاذ كرسي أرليه بورك في الشؤون الاستراتيجية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. واستاذ سابق لدراسات الامن القومي في جامعة جورج تاون.

فالعراق يشترك في حدود مع الأردن والمملكة العربية السعودية، والذي قد أصبح تحت السيطرة أو النفوذ الإيراني (والسوري) - أو بعض الفصائل الشيعية المعادية - لن يهدد شريكين إستراتيجيين رئيسيين لأمريكا فحسب، بل سيزيد بشكل كبير من التهديد الإقليمي المحتمل على إسرائيل - كما هو الحال بالنسبة لأي علاقات أمنية واقتصادية كبيرة بين العراق وروسيا و/أو الصين.

لا تزال للولايات المتحدة مصلحة اقتصادية كبرى في الاستقرار والأمن على نطاق واسع في منطقة الخليج. فالعراق ودول الخليج الأخرى هي مصدر حوالي ٢٠ في المائة من صادرات النفط في العالم، وتدفع هذه الصادرات يعتبر حيوياً بالنسبة للصين وللشركاء التجاريين الرئيسيين للولايات المتحدة مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وقد أدى اعتماد الصين على الصادرات الخليجية بالفعل إلى التفاوض على اتفاق تجاري ضخم محتمل مع إيران، وإلى إنشاء قاعدة بحرية في جيبوتي، وسيبقى الخليج هدفاً محتملاً رئيسياً للجهود الصينية لزيادة نفوذها الاقتصادي والعسكري، فضلاً عن مبيعات الأسلحة الصينية في المستقبل.

على الرغم من كل الحديث عن استقلال الطاقة الأمريكية، يبقى الاقتصاد الأمريكي معتمداً على التدفق المستمر لسلعه المصنعة كما كان في السابق على الواردات المباشرة من نفط الخليج. علاوة على ذلك، تعتبر الشراكات الاستراتيجية الأمريكية مع مصر والأردن ودول الخليج العربي وسيلة حاسمة للحد من أي خطر جديد وكبير للصراع العربي-الإسرائيلي، ولمنح الولايات المتحدة نفوذاً إستراتيجياً على الصين.

وباختصار، ليست هناك أي ركيزة للموقف الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط، ولكن العراق جزء حاسم من أي هيكلية أمنية مستقبلية في الشرق الأوسط.

خيارات التعاون الاستراتيجي مع العراق بعد انسحاب القوات القتالية الأمريكية

وافقت الولايات المتحدة على سحب قواتها المقاتلة من العراق بحلول ٣١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢١، خلال الحوار الاستراتيجي الذي أجرته مع الحكومة العراقية في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠٢١. ولكنها لم تفعل ذلك لأن (تنظيم داعش) والتطرف قد هزما بالكامل؛ لأن العراق لم يواجه تهديدات من إيران أو سوريا أو تركيا؛ لأن قواتها الأمنية والعسكرية قادرة على الاعتماد على نفسها؛ أو لأن السياسة والحوكمة والاقتصاد لم تعد في حالة أزمة. وقد وافقت الولايات المتحدة على سحب قواتها المقاتلة إلى حد كبير بسبب المعارضة الداخلية لوجود الولايات المتحدة ضمن الفصائل السياسية العراقية العميقة، والمعارضة والهجمات النشطة من «قوات الحشد الشعبي» العراقية، ورد الفعل العدائي من قبل بعض العراقيين الشيعة على اغتيال الولايات المتحدة لقاسم سلیماني وأبو مهدي المهندس - نائب قائد «الحشد الشعبي» العراقي - في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١.

ويرد نص الإعلان عن الانسحاب الأمريكي، والعلاقة الاستراتيجية الجديدة بين العراق والولايات المتحدة في «المرفق ألف لهذا التعليق». ومع ذلك، لا يزال هذا الأمر يدعُ للولايات المتحدة دوراً في تدريب القوات العراقية ومساعدتها. كما أنه لا يحظر على الولايات المتحدة تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية. ولا يمنع الولايات المتحدة من إعادة قواتها لدعم العراق إذا كان على الحكومة العراقية أن تطلب مثل هذه المساعدات في المستقبل.

وهذا يترك للولايات المتحدة ثلاثة خيارات في تشكيل علاقتها الاستراتيجية المستقبلية مع

العراق:

أولاً: يمكن للولايات المتحدة التعامل مع العراق كشريك إستراتيجي يواجه تهديدات من إيران وتركيا وسوريا وبقايا (تنظيم داعش) والجماعات المتطرفة الأخرى. ويمكنها أن تقدم مساعدة عسكرية واقتصادية تساعد العراق على الاعتماد على نفسه ويصبح دولة مستقرة تعمل بكامل

طاقاتها. لكن هذا سيتطلب أيضاً مساعدة أمريكية وغيرها من المساعدات الخارجية لبناء حكومة عراقية أقوى وأكثر توحداً وفعالية، فضلاً عن درجة من الوحدة السياسية والتعاون بين السنة والشيعية العراقيين، وبين العرب والأكراد، والتي لا وجود لها الآن.

ثانياً: قد تفشل الولايات المتحدة في خلق شكل جديد وهادف من الشراكة الاستراتيجية مع العراق. وهذا يهدد باستمرار تعثر العراق وتقسيمه أو أن يصبح ساحة معركة إستراتيجية لجيرانه. وهذا، إلى حد ما، هو مستقبل العراق الأكثر ترجيحاً - السياسات والحكومة الضعيفة والفسادة والفئوية المنقسمة بين السنة والشيعية، والعرب والأكراد، والفصائل داخل كل كتلة. وهذا سيكون حال العراق في حالة انهياره الاقتصادي.

ومثل هذا المستقبل لن يترك أي دولة خارجية تتحمل المسؤولية، لكنه سيتك على الأرجح لإيران نفوذاً كبيراً على جميع المناطق الشيعية، ولتركيا أن تمارس ضغطاً على شمال العراق الكردي، والسنة سيطلبون الدعم من الدول العربية السنية، وإحياءً لعناصر (تنظيم داعش) أو لشكل آخر من أشكال التطرف السني. ومن شأنه أن يترك الحكومة العراقية مع القوات العسكرية والأمنية، فضلاً عن قوات الحشد الشعبي للتنافس على السلطة. كما أنه سيتك لإيران القدرة على التحرك بحرية نسبية عبر العراق إلى سوريا.

ثالثاً: قد تفشل الولايات المتحدة في التحرك وترى العراق تحت سيطرة إيران، أو قد ينقسم العراق بحيث تسيطر إيران - إلى حد كبير - على مناطقها الشيعية وبغداد وطرق العبور الرئيسية عبر الجنوب وقوات الحشد الشعبي الناجية منها، وربما جيشها. يبدو من غير المرجح أن يظهر أي محور سياسي كامل بين إيران وسوريا، لكن العلاقات قد تصبح قريباً بما فيه الكفاية لتكون تهديداً أمنياً كبيراً مستمراً للاستقرار في المنطقة وللشركاء الاستراتيجيين العرب لإسرائيل وأمريكا على حد سواء.

شراكة إستراتيجية تقوم على خلق عراق قوي مستقل

من الواضح أن الخيار الأول هو الأكثر رغبة، لكنه أيضاً السبب الذي تواجه فيه الولايات المتحدة تحديين رئيسيين، وهما السياسة العراقية والحكومة العراقية. وإذا كان هناك أي درس تحتاج الولايات المتحدة إلى تعلّمه من الحرب الطويلة في أفغانستان وجهودها السابقة في العراق على حد سواء، فهو إن الولايات المتحدة لا تستطيع مساعدة أمة لا تستطيع مساعدة نفسها.

وفي الوقت الحاضر فإن هذه مسألة رئيسية في التعامل مع العراق. منذ العام ٢٠٠٣، انقسم العراق على أسس عرقية وطائفية وإقليمية، وأحياناً قبلية. سيحتم على الحكومة العراقية أولاً التعامل مع إرث الغزو الأمريكي في ٢٠٠٣ والجهود الأمريكية الفاشلة لبناء الدولة بعد ذلك. وعلى نطاق أوسع، يجب أن يتعافى العراق من فترة عدم الاستقرار السياسي، والأزمة، والحرب التي بدأت بتطهير صدام لحركة البعث، والحرب العراقية الإيرانية في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٨، والأشكال المتبقية من التهديد من (تنظيم داعش). لقد أصبح العراق الآن دولة هشّة لفترة تجاوزت أربعة عقود.

تحديات الحوكمة

لقد انقسمت الحكومة العراقية إلى حد أنها بالكاد تؤدي عملها. وتهمين عليها جهات منقسمة فيما بينها، تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة بدلاً من مصالح البلد، وهي فاسدة وانتهازية. الحكومة تتمتع برئيس وزراء ذي كفاءة، والعديد من المسؤولين المخلصين، وبعض القادة والاقتصاديين من ذوي الكفاءة العالية، ولكن من غير الواضح أن لديهم القوة السياسية اللازمة لإجراء انتخابات ناجحة، ووضع خطط وميزانيات فعالة، وتطوير قوات أمن وطنية فعالة، وتنفيذ إصلاح اقتصادي وخطة تنمية تلبي احتياجات جميع طوائفها الرئيسية ومجموعاتها العرقية. ومن الواضح أنهم لم يتمكنوا من الاستجابة للاحتجاجات الشعبية المتنامية وحماية المتظاهرين السلميين من الإجراءات القمعية التي تقوم بها قوات الأمن.

فالمطائفية، والمصلحة الذاتية، والفساد، كل هذه الأمور أصبحت مزمنة. أشار التقرير الذي قدمه المفتش العام إلى الكونغرس الأمريكي في ربيع عام ٢٠٢١، إلى إحراز بعض التقدم في مكافحة الفساد، لكن^١:

- ذكرت وزارة الخارجية أن الفساد لا يزال مشكلة خطيرة في العراق الذي يعيق جهود الحكومة العراقية لجذب الاستثمار الأجنبي. كما أن الفساد في العراق يهدد استقرار الحكومة الاتحادية، ويحرم العراقيين من الخدمات العامة، ويساهم في زيادة الفقر والبطالة. وفي يناير/كانون الثاني، وضع مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة ٢٠ من أدنى قائمة تضم ١٨٠ دولة حول العالم.
- في مارس/آذار، نشرت منظمة إعلامية تقريراً عن نتائج التحقيق الذي أجرته لمدة ٦ أشهر في الفساد الساري في المعابر الحدودية الرسمية للعراق على طول الحدود مع إيران وتركيا، وفي ميناء أم قصر جنوب محافظة البصرة. وبحسب التقرير، استورد العراق في عام ٢٠١٩ سلعاً غير نفطية بقيمة ٢١ مليار دولار، تشمل مواد غذائية وإلكترونية والغاز الطبيعي. كانت الرسوم الجمركية على هذه الواردات تهدف إلى تكميل عائدات الحكومة العراقية من النفط. بيد أن الأحزاب السياسية تسيطر على منافذ الدخول البرية والبحرية وتورد الكثير من هذه الأموال إلى خزائنها. ووجد التقرير أن (المليشيات) المرتبطة بإيران والتي يهاجمها مسؤولو الحكومة العراقية، هي المستفيد الأول من الفساد في الموانئ الحدودية.
- وفي ٣ أغسطس/آب ٢٠٢١، قدم المفتش العام الأمريكي تقريراً إلى الكونغرس عن «عملية العزم الصلب» يعزز هذه التحذيرات^٢:

١. «عملية العزم الصلب»، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٢١.

٢. «عملية العزم الصلب»، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

- في ٢١ أبريل/نيسان، أصدرت هيئة النزاهة العراقية ٨ مذكرات توقيف و ٥٠ مذكرة استدعاء لمسؤولين حكوميين سابقين، بمن فيهم عضو في البرلمان، ووزير، ووكيل وزارة، وفقاً لتقرير إعلامي نشر في ٨ يونيو/حزيران، كما اعتقلت الهيئة مسؤولين سابقين بتهم الفساد، وإساءة استخدام السلطة التنفيذية، وسوء استخدام الأموال العامة. ومن بين المعتقلين محافظ بابل السابق ومديراً مصرف سابقان ومستشار رئيس جمهورية سابق ورئيس سابق لمجلس محافظة كركوك وعضو سابق في المجلس، ورئيس الجامعة التقنية الشمالية في نينوى، ومدير قسم التوزيع في شركة توزيع المواد البترولية، ومدير عام هيئة الاستثمار في محافظة ذي قار.
- وفي ورقة صدرت في أواخر نيسان/أبريل، وصف عضو في مجلس الأعمال البريطاني في العراق آثار الفساد المستشري في العراق. ووفقاً لبحث ورد في الصحيفة، فإن ما لا يقل عن ٢٢ بالمائة من العراقيين يدفعون رشوة سنوياً، كما ينتشر الفساد على نطاق واسع، وتضيق الوظائف والفرص بسبب عدم إنجاز الأعمال والاستثمارات بسبب الفساد. وقالت الصحيفة أيضاً إن الفساد في العراق يمتد من أعلى إلى أسفل النظام الرسمي العراقي. ومنذ عام ٢٠٠٣، تم التحقيق مع وزراء الدفاع والتجارة والكهرباء والنفط والداخلية بتهم الفساد، وفر العديد منهم خارج البلاد حاملين معهم مئات الملايين من الدولارات.
- في أواخر مايو، أعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع بعثة الاتحاد الأوروبي في العراق، عن مبادرة مدتها ٤ سنوات، بقيمة ١٨ مليون دولار، لمكافحة الفساد وتحسين الشفافية في القطاع الخاص العراقي. وستشمل المبادرة جميع أنحاء العراق، بما في ذلك إقليم كردستان العراق. ويتطلب ذلك تنسيقاً بين عشرات الوكالات الحكومية، وهو ما قد يشكل تحدياً كبيراً، وفقاً لتقرير إعلامي.

إن مؤشرات إدارة البنك الدولي المبينة في (الشكل ١) سلبية للغاية وتظهر نقصاً ملحوظاً في التقدم بمرور الوقت. وتصنف منظمة الشفافية الدولية العراق في المرتبة ٢١ من بين أكثر الدول فساداً في العالم، كما يصنفها مؤشر الدولة الهشة في المرتبة ٢٠ من بين ١٧٩ دولة الأكثر هشاشة في العالم، مع تراجع كبير منذ عام ٢٠١٧.

يدرك العديد من العراقيين الحاجة الماسة إلى الإصلاح، بمن فيهم رئيس الوزراء الكاظمي، لكن الانقسامات الطائفية والعرقية والإقليمية والطوائف تطرح تحديات حاسمة - بما في ذلك الخلافات الخطيرة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان. ومن الناحية النظرية، سيجري العراق انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١ يمكن أن يغير هذا الوضع وينشئ حكومة أقوى وأكثر توحداً. والواقع إن نجاح مثل هذه الانتخابات ليس واضحاً على الإطلاق في الممارسة العملية. وكما أشار تقرير صدر مؤخراً عن المفتش العام الأمريكي، فإن الانتخابات قد لا تجرى، وقد تزيد الانقسامات في العراق سوءاً، أو تؤدي ببساطة إلى مزيج جديد من القادة الذين يظلون منقسمين وغير فعالين.

يبدو من المرجح أن تجرى الانتخابات. أفاد تقرير قدمه المفتش العام إلى الكونغرس في ٣ أغسطس/آب ٢٠٢١ عن «عملية العزم الصلب» بأن^٣:

وعلى الرغم من الاحتجاجات والتهديد بالمقاطعة، استمرت الحكومة العراقية في الاستعداد للانتخابات البرلمانية. في ١٢ أبريل/نيسان، وقع الرئيس العراقي برهم صالح مرسوماً يؤكد موعد الانتخابات في ١٠ أكتوبر/تشرين الأول، وأكد القرار الذي اتخذه البرلمان العراقي بحل نفسه بحلول ٧ أكتوبر/تشرين الأول، وهو أمر مطلوب قبل إجراء انتخابات مبكرة. كما دعا كافة مؤسسات الدولة إلى الوفاء بالمتطلبات الضرورية لإجراء الانتخابات. وأفادت وزارة الخارجية بأن الاستعدادات للانتخابات تواصلت، وقدرت أن التصويت سيجري في الموعد المقرر، على الرغم من بعض

٣. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأميركي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

التحديات القانونية للقانون الانتخابي.

إن الأزمة الاقتصادية في العراق تؤدي إلى تزايد السخط الشعبي، وقد تعمدت إيران مضاعفة هذه المشاكل في محاولة لزيادة نفوذها ومستوى سيطرتها. علاوة على ذلك، تشكل تهديداً آخر لقدرة العراق على إجراء انتخابات نزيهة وهادفة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١^٤.

قالت «جانين هينيس بلاسختارت»، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، في تصريحها أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ١١ مايو/أيار، إن قوات الأمن ارتكبت أعمال عنف واضطهاد ضد المحتجين مع إفلات تام من العقاب.

وذكرت وزارة الخارجية أنها اجتمعت بشكل منظم خلال الفصل مع قيادة الحكومة العراقية للتأكيد على دعم الجهود العراقية الرامية إلى دعم سيادة القانون، في حين نبهت المحاورين بأن العالم يراقب ما إذا كانت الحكومة العراقية قادرة على محاسبة أولئك الذين هاجموا العراقيين الذين يمارسون حقوقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي.

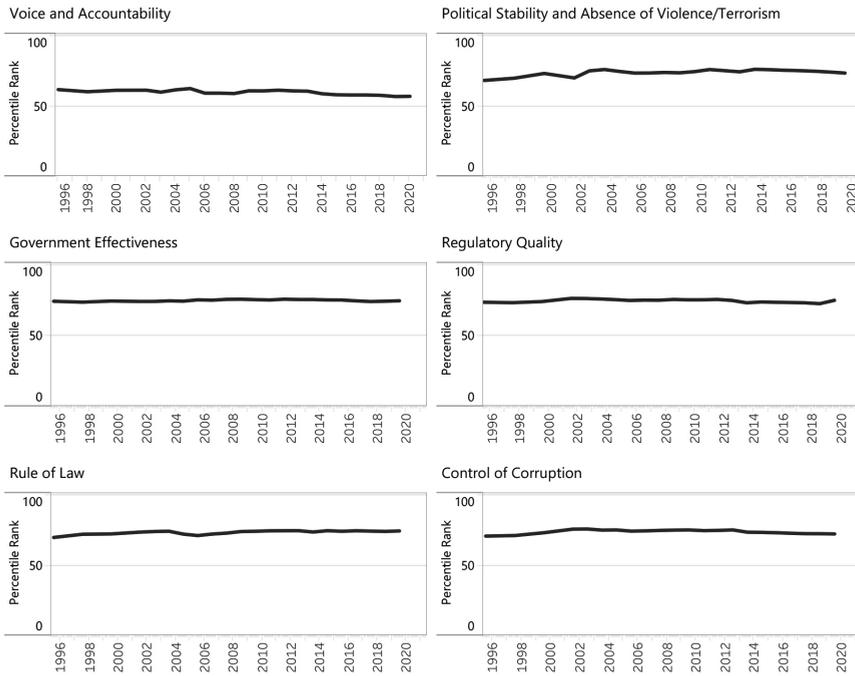
ورداً على أعمال العنف وحالة عدم الاستقرار عموماً، ذكر مرتبطون بحركة الاحتجاج المناهضة للحكومة (المعروفة باسم حركة تشرين) وهم ٢١ حزباً سياسياً أنهم سينسحبون من انتخابات تشرين الأول/أكتوبر (٣٩٦).

وتوقعت تقارير وسائل الإعلام أن أداء الأحزاب لن يكون جيداً في الانتخابات الوطنية، لذا من المرجح أن يكون لانسحابهم تأثير محدود على نتائج الانتخابات، على الرغم من أن المزيد من الانسحابات يمكن أن تقوض النظرة العامة على شرعية التصويت. وأضافت وزارة الخارجية بأن العديد من الأحزاب والناشطين الآخرين في حركة الاحتجاج يواصلون حث الجميع على المشاركة في الانتخابات.

٤. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأميركي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

تحتاج السياسة الأمنية الأمريكية أن تدرك بأن العراق يواجه ضغوطاً سياسية واقتصادية، فضلاً عن تهديدات من إيران فهي لا تقل خطورة عن التهديدات الأمنية، ويجب أن تعطى الأولوية لهذا الأمر في تشكيل علاقاتها الأمنية المستقبلية مع العراق^٥.

الشكل ١: تصنيفات البنك الدولي للحكم العراقي



المصدر: «حكومة العراق»، البنك الدولي.

<https://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>.

٥. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

التحديات العسكرية

ويواجه العراق تحدياتٍ مماثلةً في بناء قوات عسكرية فعالة يمكنها أن تتجاوز القدرة على مكافحة الإرهاب المركزة من خلال الحد من الضغوط الخارجية من إيران وسوريا وتركيا وردع أي تهديدات عسكرية خارجية. القوات العراقية كبيرة نسبياً ومجهزة جيداً (على الورق). يُقدّر المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية أن العراق شكلياً يمتلك قوة عسكرية تضم نحو ١٩٣ ألف فرد (١٨٠ ألف جيش؛ ٣ آلاف جندي بحرية؛ ألف جندي مارينز؛ ٥ آلاف من القوات الجوية؛ و ٥ آلاف دفاع جوي - بالإضافة إلى نحو ٣٦ ألف من الشرطة الفيدرالية؛ قوة اعتراض إقليمية قوامها ١٢ ألف فرد؛ ونحو مائة ألف إلى مائة وثلاثين ألفاً من قوات الحشد الشعبي).

ومع ذلك، فإن عدداً قليلاً فقط من وحدات الجيش العراقي، مثل القوات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب والمشاة، هي وحدات فعالة حسب المعايير الإقليمية. وتُظهر تقارير المفتش العام ومصادر أخرى أن الجيش العراقي والقوات الجوية العراقية لديهما مشاكل كبيرة في دعم النيران والاستخبارات وتشغيل الأسلحة والطائرات المعقدة فضلاً عن إدامتها وصيانتها. وتشمل هذه المشاكل الأنظمة الرئيسية مثل مقاتلات (F-16) ودبابات (M1A1).

وهنا، تلعب الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى دوراً حاسماً في تدريب ومساعدة الجهود الرامية إلى مساعدة العراق على تطوير قوات عسكرية فعالة حقاً، على الرغم من أن هذه الجهود تركز إلى حد كبير على هزيمة (تنظيم داعش)، ودورها محدود في الحجم. وتصنف تفاصيل هذه الجهود، ولكن تقرير المفتش العام المقدم إلى الكونغرس في الفصل الأول من عام ٢٠٢١ يشير إلى ما يلي^٧:

٦. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٢١

٧. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ - ٣١ آذار/مارس ٢٠٢١

يدعم التحالف العديد من العناصر داخل قوات الأمن العراقية - بما في ذلك الجيش العراقي والقوات الجوية وجهاز مكافحة الإرهاب والبيشمركة الكردية - ووزارة الدفاع العراقية. إن قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب تقوم بشكل أساسي بتقديم المشورة والتمكين لقوات الأمن العراقية والبيشمركة الكردية في مركزين للقيادة المركزية وهما: قيادة العمليات المشتركة - العراق في بغداد ومركز التنسيق الكردي في أربيل. إن قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب تدعم القوات الشريكة من أربع مواقع في العراق: «الاتحاد الثالث» و«مركز الدعم الدبلوماسي» في بغداد و«قاعدة الأسد الجوية» في محافظة الأنبار و«قاعدة أربيل الجوية» في إقليم كردستان العراق. تهدف جهود الإرشاد إلى تعزيز المهارات التي تحتاجها قوات الأمن العراقية لبناء جيش مستقل وتنفيذ عمليات مستقلة ضد (تنظيم داعش).

المجموعة الاستشارية العسكرية، وهي مديرية تابعة لقوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب، تقدم المشورة المركزية لتسع قيادات عمليات تابعة لقوات الأمن العراقية موجودة في المنطقة، والطاقت الأساسية لقوات الأمن العراقية في قيادة العمليات المشتركة. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن قيادة العمليات المشتركة - العراق لديها ضباط اتصال من كل مكونات الجيش العراقي، قيادة طيران الجيش العراقي، القوة الجوية العراقية، الشرطة الاتحادية، وقوات حرس الحدود. ومع ذلك، لا تحتفظ قيادة العمليات المشتركة - العراق بضباط اتصال من قوات الحشد الشعبي وقوات الحشد العشائري، لأن التحالف يمنع العمل مع تلك العناصر. فالفريق الاستشاري العسكري يعتبر مسؤولاً عن تقديم المشورة على المستوى العمليتي إلى قوات الأمن العراقية في بغداد وعناصر من البيشمركة الكردية التي يشترك فيها التحالف في مركز تنسيق كردستان في أربيل.

وأشارت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب، وكما حدث في الفصول السابقة، فالفريق الاستشاري العسكري لم يتم بتدريب وحدات قوات الأمن العراقية التكتيكية أو يرافقها في العمليات ضد (تنظيم داعش) في هذا الفصل. وبدلاً من ذلك، واصل الفريق الاستشاري العسكري

تقديم المشورة اليومية في الموقع إلى قوات الأمن العراقية، بما في ذلك الندوات حول المواضيع التي تطلبها قوات الأمن العراقية مثل الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وتوجيه الضربات، والتسويق، والتي تم تعليمها لتمكين طاقم عمليات المعلومات من «السيطرة على سرد الأحداث»، وفقاً لقوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب. وقد قام الخبراء المتخصصون للتحالف في قيادة العمليات المشتركة - العراق بإبلاغ قوات الأمن العراقية باستخدام القدرات العراقية، وإعطاء الأولوية للموارد، ووضع خطط لتنفيذ العمليات لهزيمة (تنظيم داعش).

النسخة غير المصنفة من تقرير المفتش العام في ربيع ٢٠٢١ تشير إلى التقدم في أداء أفضل الوحدات من الجيش العراقي فيما يعادل حرب مكافحة التمرد، لكنها لا تعالج العديد من المشاكل التي لا تزال قائمة في المزيج العام من القوات العراقية - أو التي لا تزال موجودة إلى حد ما في وحدات النخبة العراقية - عدا ذلك «استمرار وجود ثغرات في قدرة قوات الأمن العراقية على تنفيذ عمليات دعم للمواجهة على الأرض، وجهود لوجستية فعالة، والإدامة المطولة، وصيانة معداتهم القتالية، وجهود الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع».

كما يشير التقرير إلى أن القوات الحكومية العراقية لا تقيم شراكة مع قوات البيشمركة الكردية، وأن مستشاري التحالف «لم يعودوا شركاء مع أحدث وحدة للعمليات الخاصة في قوات الأمن العراقية، أي قيادة «القوات الخاصة» في وزارة الدفاع، وبالتالي ليست لديهم أي فكرة عن عملياتهم وقدراتهم. غير أن القيادة المركزية الأمريكية قالت إنها تواصل تقديم الدعم من خلال تمويل التعاون الأمني بموجب الفقرة ٢٢. وقبل عام، ذكرت القيادة المركزية الأمريكية أن هذه القيادة، وهي وحدة مشاة خفيفة متخصصة على غرار قوات المشاة في الجيش الأمريكي «رينجرز»، أظهرت مبادرة بسيطة لعمل دورات تدريبية تكتيكية أو إمكانية تدريب قواتها.

يذكر التقرير، لكنه لا يصف في الواقع، حدود القدرات الجوية العراقية لدعم عمليات قوات الأمن العراقية ضد (تنظيم داعش) بشكل مستقل، وضمان استدامة طويلة الأجل لأسطول الطائرات ذات الأجنحة الثابتة والمروحيات في العراق. غير أن ذلك يشمل تنمية قدرة القوات الجوية العراقية على استخدام مقاتلاتها من طراز (F-16) متعددة الأدوار في الضربات الجوية وتعزيز قدرات القوات الجوية العراقية وقيادة الطيران بالجيش العراقي للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، لتقليل الحاجة إلى طائرات التحالف وفي نهاية المطاف تحل محلها، «والاستهداف الديناميكي في الحالات العاجلة أو غير المخطط لها».

إن معظم أسلحة العراق متقدمة أو أنظمة روسية متهاكة في المعارك والتي يكون وضعها التشغيلي و/ أو قدرتها على التحمل القتالي غير مؤكد ولم يعد لديها منظومات دفاعية جوية وأرضية عاملة.

يوفر تقرير المفتش العام للربع الثاني من عام ٢٠٢١ رؤى إضافية حول الدور الذي تعتمز الولايات المتحدة القيام به في العراق بمجرد انسحاب قواتها القتالية. حيث يذكر^٨:

أكدت الولايات المتحدة والعراق مجدداً تصميمهما على تعزيز العلاقة الاستراتيجية خلال الجلسة الختامية للحوار الاستراتيجي. حيث شاركت وفود جمهورية العراق برئاسة الدكتور فؤاد حسين وزير خارجية العراق والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة وزير الخارجية أنطوني بلينكين في رئاسة الجلسة الختامية للحوار الاستراتيجي والتي كانت قد بدأت في ١١ يونيو ٢٠٢٠. وضم الوفد العراقي أيضاً ممثلين عن حكومة إقليم كردستان. وشملت المناقشات الاستقرار الإقليمي، والصحة العامة، وتغير المناخ، والاستقلال في مجال الطاقة، والمساعدات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي، ومن ضمنها قضايا أخرى.

٨. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

وقررت الوفود، عقب المحادثات التقنية الأخيرة، أن تتحول العلاقة الأمنية بشكل كامل إلى دور تدريبي وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنه لن تكون هناك قوات أمريكية تؤدي دوراً قتالياً في العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتنوي الولايات المتحدة مواصلة دعمها لقوات الأمن العراقية والبيشمركة لبناء قدراتهم على التعامل مع التهديدات المستقبلية. وقدرت مصادر صحفية أن عدد القوات غير المقاتلة المتبقية في العراق لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية سيبقى في حدود ٢٥٠٠، وهو المستوى الحالي. وقال رئيس الوزراء الكاظمي، وفقاً لتقرير إعلامي، إن العراق يتجه نحو الاكتفاء الذاتي، على الرغم من أن المسؤولين العراقيين أقروا بأنهم لا يزالون بحاجة إلى دعم من القوات الأمريكية وقوات التحالف للتدريب والمهام الاستشارية.

ويشير التقرير إلى «أن العلاقة الأمنية ستتحول بشكل كامل إلى دور تدريبي وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنه لن يكون للقوات الأمريكية أي دور قتالي في العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١». غير أنه يذكر أيضاً ما يلي^٩:

«تعتمد الولايات المتحدة مواصلة دعمها لقوات الأمن العراقية والبيشمركة لبناء قدراتهم على التعامل مع التهديدات المستقبلية. وقدرت مصادر صحفية أن عدد القوات غير المقاتلة المتبقية في العراق لتقديم المشورة والمساعدة لقوات الأمن العراقية سيبقى في حدود ٢٥٠٠، وهو المستوى الحالي. قال رئيس الوزراء الكاظمي، وفقاً لتقرير إعلامي، إن العراق يتجه نحو الاكتفاء الذاتي، على الرغم من أن المسؤولين العراقيين اعترفوا بأنهم لا يزالون بحاجة إلى دعم من القوات الأمريكية وقوات التحالف للتدريب والمهام الاستشارية».

٩. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأميركي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

ويذكر بلطف أن بعض جوانب العلاقات الأمريكية مع القادة العراقيين قد تغيرت^{١٠}.

واصلت المجموعة الاستشارية العسكرية التابعة للتحالف تقديم المشورة على المستوى العملياتي إلى قيادات قوات الأمن العراقية في مركز قيادة العمليات المشتركة - العراق في بغداد. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن الخبراء المتخصصين قدموا المشورة لقوات الأمن العراقية في مختلف وظائف القتال، بما في ذلك الاستخبارات والعمليات ودعم الحرائق والإدامة. كما قدمت المجموعة الاستشارية العسكرية المشورة لقوات الأمن العراقية بشأن استخدام القدرات العضوية العراقية، وإعطاء الأولوية للموارد، ووضع الخطط لتنفيذ العمليات ضد (تنظيم داعش).

وقد ذكرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن قيادة العمليات المشتركة - العراق حسنت قدرتها على الاعتماد على هياكل القيادة والسيطرة الخاصة بها. ونتيجة لذلك، قامت قيادة العمليات المشتركة - العراق خلال الفصل الأخير بتقليل عدد ضباط الاتصال لقيادة العمليات الذين كانوا متمركزين في المقر للمساعدة في التواصل بين الفريقين. وبدلاً من ذلك، تواصلت قيادة العمليات المشتركة - العراق مباشرة مع القيادات العملياتية الإقليمية لقوات الأمن العراقية. وقد قامت المجموعة الاستشارية العسكرية رسمياً بإنهاء عمل الفرق الاستشارية المعنية بالقيادات العملياتية التابعة لها في ٣٠ يونيو/حزيران. وقالت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن فرق الاتصال والاستشارة قد تم تنفيذها لتدابير تواصل مؤقتة في حين تحولت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب من الدعم على المستوى العملياتي الذي تنفذه قوات المهام - العراق إلى المشورة المركزية التي تقوم بتنفيذها حالياً المجموعة الاستشارية العسكرية.

وذكرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أنها لم تشهد أي انخفاض في سرعة أو فعالية العمليات بسبب انخفاض عدد ضباط الاتصال العراقيين أو بسبب إنهاء مستشاري التحالف

١٠. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

المناظرين، ووصفت العلاقة بين المجموعة الاستشارية العسكرية وقيادة العمليات المشتركة - العراق بأنها «قوية جداً»، التقت قيادات العمليات المشتركة - العراق في بعض الأحيان مع شخصيات من قوات الحشد الشعبي وقوات الحشد العشائري لإشعار كل منهم بعمليات الأخرى. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن قوات الحشد الشعبي وقوات الحشد العشائري... لا يحتفظون بضباط اتصال في مقر قوات الأمن العراقية في بغداد لأن القوات الأمريكية وقوات التحالف ممنوعون من التنسيق مباشرة مع أفراد قوات الحشد الشعبي وقوات الحشد العشائري. التقى أفراد قيادة العمليات العراقية من حين لآخر مع مخططي عمليات الحشد الشعبي، وتم التنسيق مباشرة مع نظرائهم الإقليميين في قوات الحشد الشعبي. ومع ذلك، أشارت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن قيادة العمليات المشتركة - العراق لا تعلن عن هذه الاجتماعات أو تدعو أعضاء التحالف للمشاركة. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن غياب ضباط اتصال الحشد الشعبي والحشد العشائري لم يؤثر على العمليات ضد (تنظيم داعش).

وصف تقرير المفتش العام للربع الثاني من عام ٢٠٢١ بعض المناطق التي كان الجيش العراقي والقوات الأمنية الأخرى تحرز فيها بعض التقدم، وكذلك بعض الأمثلة على التعاون بين القوات العراقية وقوات البيشمركة، ولكن فقط في سياق التعامل مع بقايا (تنظيم داعش). ولم يتطرق التقرير إلى أي جانب من جوانب قدرة قوات الحكومة العراقية وقوات البيشمركة على الردع أو الدفاع ضد القوات الإيرانية والسورية والتركية. كما استمر في الإشارة إلى العديد من المناطق التي لا تزال القوات العراقية فيها بحاجة إلى مساعدات، فضلاً عن التدريب والمساعدة في التعامل مع (تنظيم داعش)^{١١}.

جرت عمليات قوات الأمن العراقية بشكل رئيسي خلال ساعات النهار بينما كان مقاتلو (تنظيم داعش) يعملون تحت جنح الظلام للحد من انكشافهم.

١١. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأميركي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

وفي حين إن قوات الأمن العراقية قد أظهرت القدرة على القيام بعمليات للاستطلاع والضربات الجوية الخاصة بما باستخدام طائرات (AC/RC-208) (F-16)، إلا أن قادة قوات الأمن العراقية استمروا في طلب دعم التحالف فيما يخص الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع طوال الفصل.

في حين قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أفادت بأن قدرة قوات الأمن العراقية على إجراء عمليات مشتركة للأسلحة قد تحسنت، إلا أن هذه القوات لم تقدم ملاحظات إلى التحالف حول تنفيذها لعمليات الأسلحة المشتركة التي تشمل المشاة والدروع والمدفعية... وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن قوات الأمن العراقية «تظهر قدرة محدودة على تأمين حدودها مع سوريا». مما يشكل إعاقة لها بحيث يتيح لمقاتلي (تنظيم داعش) وأفراد عائلاتهم بالتسرب عبر الحدود من سوريا إلى العراق في مجموعات صغيرة.

وذكرت وكالة استخبارات الدفاع أن (تنظيم داعش) يستغل الثغرات الأمنية على طول الحدود لخلق طرق للتسهيل والتهريب. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن أفراد عائلات التنظيم غالباً ما يصلون إلى العراق قبل وصول المقاتلين الذكور البالغين لتهيئة المأوى لهم ومساعدتهم للانتقال إلى معقلهم الجغرافية.

(الميليشيات) التي تعمل إلى حد كبير خارج البنية الأمنية العراقية استمرت في تعقيد الجهود الرامية إلى تأمين الحدود. حيث صرحت وكالة استخبارات الدفاع أنه من المرجح أن تحتفظ قوات الحشد الشعبي بمواقع على الحدود العراقية السورية حتى حزيران/يونيو، على الرغم من جهود الحكومة العراقية في عام ٢٠٢٠ للحد من وجود (الميليشيات). وتسيطر قوات الحشد الشعبي إلى حد كبير على الحدود العراقية مع إيران.

وأشارت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب بأنه خلال الفصل، قام مستشارو التحالف بتوفير التدريب وتقديم المشورة إلى جهاز مكافحة الإرهاب لتحسين استهداف الخدمات والقدرات العملية لـ (تنظيم داعش). وركز مستشاروا التحالف على تعزيز القدرات الاستخباراتية العضوية لجهاز مكافحة الإرهاب، وتعزيز التنسيق بين الوحدات المتجاورة داخل قوات الأمن العراقية، وتوفير الرقابة والملاحظات حول سير العمليات ضد (تنظيم داعش). وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب بأن مستشاريها أجروا بشكل منتظم دورات تدريبية أساسية مع جهاز مكافحة الإرهاب لتعزيز تكتيكات المشاة على مستوى الكتيبة. كما قدمت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب فعاليات تدريبية مكثفة ركزت على توسيع نطاق عمليات جهاز مكافحة الإرهاب عبر مناطق عمله. وعلى المستوى المؤسسي، سعى مستشاروا التحالف إلى وضع برامج تدريب مستدامة لتزويد ألوية جهاز مكافحة الإرهاب بأخصائيين مدربين بشكل موحد، في حين سعت أصول الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع التابع للتحالف إلى دعم العمليات التكتيكية لجهاز مكافحة الإرهاب.

وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن ضباط المخابرات في قوات الأمن العراقية لا يزالون يناضلون لجمع وتحليل واستهداف على المستويين التكتيكي والعملي بسبب عدم وجود آلية لتحديد أولويات لدعم الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. كما ذكرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أنه لا يوجد اندماج استخباري بين قواعد قوات الأمن العراقية، والقيادات التشغيلية، وعناصر الخدمة، ومواقع القيادة، والوكالات الوطنية. وواصل التحالف التفاعل مع استخبارات قوات الأمن العراقية خلال الفصل لتحسين قدراته. كما نوهت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن تنسيقها تضمن البدء في تبادل تحليلي أسبوعي مع وكالات الاستخبارات الوطنية الرئيسية السبع في العراق، فضلاً عن توجيه دورات تمهيدية ووسطية حول تطوير الأهداف، وجمع وتحليل بيانات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

في حين إن تقرير المفتش العام قدم لمحة إيجابية عن التقدم في القوات الجوية العراقية، فإنه لاحظ أن^{١٢}:

خلال الفصل، واصل المستشارون الجويون للمجموعة الاستشارية العسكرية العمل باتجاه زيادة استخدام بيانات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع ومنصات الضربات الخاصة بالقوات الأمنية العراقية. لتطوير القدرات الجوية العراقية بشكل أكبر، فإن أهداف المجموعة الاستشارية العسكرية في مجال الدعم والاستخبارات النارية للفريق الاستشاري المشترك هذا الفصل تشمل دعم إنشاء خلية استهداف تابعة لقوات الأمن العراقية، وتشجيع إنشاء خلية ضاربة ضمن قيادة العمليات المشتركة، وتعزيز الصلة بين مدير استخبارات المجموعة الاستشارية العسكرية والخلية الجوية لتنفيذ أولويات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

وذكرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن المؤسسة الجوية العراقية، والتي تضم طائرات ثابتة الجناحين من القوات الجوية العراقية ومروحيات من قيادة طيران الجيش العراقي، لا تزال قادرة على تنفيذ الضربات خلال الفصل. وأقرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب بأنه لم تحدث أي تغييرات ملموسة في قدرات القوة الجوية العراقية من الفصل السابق، لكنها سلطت الضوء على التقدم المحرز في قدرة القوات الجوية العراقية على التنسيق مع جهاز مكافحة الإرهاب لشن ضربات جوية.

وفقاً لقوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب، فإن المعدل الإجمالي لقدرة المهام لأسطول العراق من الطائرات البالغ ٢٠٦ طائرة، قد بقي ثابتاً عند حوالي ٥٠ بالمائة إجمالاً هذا الفصل. وفي حين انخفضت نسبة توافر الطائرات المشفرة للتدريب من ٨٩ في المائة إلى ٧٢ في المائة، فإن توافر مهمة القتال للطائرات المشفرة بقي ثابتاً عند حوالي ٤٣ في المائة. وبالمقارنة، حافظت القوات

١٢. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

الجوية الأمريكية على معدل إجمالي لقدرة المهمة يبلغ ٧٠ في المائة للسنة المالية ٢٠١٩.

وقد غادر مجدداً مقاولون من شركة لوكهيد مارتن يدعمون برنامج (إف-١٦) العراقي قاعدة بلد الجوية خلال الفصل بسبب تدهور البيئة الأمنية. وقد عاد بعض المقاولين مؤخراً فقط بعد أن تسببت التهديدات في الفصل الماضي إلى إخلاء مماثل.

وأظهرت القوات الجوية العراقية تحسناً ملحوظاً في استخدام قدراتها الخاصة للاستطلاع ودعم النيران لتنفيذ ضربات جوية، وفقاً لقوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب. وتواصل طائرات عراقية من طراز (C-208) و(KA-350) الخاصة بالاستخبارات والمراقبة والاستطلاع طلعاتها الاستطلاعية لدعم ضربات القوات الجوية العراقية. ومع ذلك، فإن الجهود الرامية إلى خلق قدرات هجومية ديناميكية بالتنسيق مع جهاز مكافحة الإرهاب أدى بدلاً من ذلك إلى إنتاج قدرات هجومية متعمدة نظراً لمستوى التفويض المطلوب لمهام الضربات العراقية.

إن القدرة الهجومية الديناميكية ستسمح للقوات الجوية العراقية بإجراء ضربات دقيقة في حالات طارئة غير مخطط لها، بما في ذلك الدعم الجوي الوثيق للقوات البرية في القتال أو لأهداف ساحقة، في حين إن الضربات المتعمدة تشمل إلى حد كبير على ضربات مخطط لها مسبقاً لأهداف محددة.

ونوهت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إلى أن وحدات القوات الجوية العراقية التي تشغل طائرات هجومية من طراز (Su-25) روسية الصنع، كانت حريصة أيضاً على العمل مع فرق التدريب الجوي المشتركة لجهاز مكافحة الإرهاب. وفي حين إن طائرات (Su-25) العراقية غير قادرة على إيصال ذخائر دقيقة التوجيه، إلا أن الحجم الإضافي للتدريب قد عجل من قدرة فريق مكافحة الإرهاب العراقي على إكمال تدريبه. فإن فرق التدريب الجوي المشتركة لجهاز مكافحة

الإرهاب هو من الوحدات البرية الوحيدة التابعة لقوات الأمن العراقية التي تتبعها قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب لتنفيذ المهمة مع وجود حاجة للتدريب على الدعم الجوي القريب.

وذكرت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أن قوات الأمن العراقية لا تزال تعتمد على عمليات المراقبة والاستطلاع الجوية التي تقوم بها قوات التحالف، ولكن المستشارين الجويين للمجموعة الاستشارية العسكرية واصلوا تشجيع القوات الجوية العراقية على القيام بطلعات الاستطلاع والمراقبة الجوية باستخدام أصولها من أجل اكتساب الخبرة والثقة. وأفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب أنه في حين إن طائرات الاستطلاع الجوية العراقية المأهولة من النوع (King Air 350) و (C-208) التي تخلق بشكل روتيني، هي منصات قادرة، إلا أن قدراتها محدودة على المقاومة، وصوتها أعلى بكثير من منصات الاستطلاع والمراقبة التابعة للتحالف.

كما يوضح التقرير نفسه أن العراق لا يزال يعتمد على القوات الجوية الأمريكية للتعامل مع (تنظيم داعش)، وأن طلب الميزانية الأمريكية الحالي للسنة المالية ٢٠٢٢ سيخفض كثيراً من تمويل دعم الولايات المتحدة للقوات العراقية. فالبيانات المتعلقة بميزانيات المساعدات الأمريكية غير واضحة على الإطلاق، لكن التقرير يحذر من حدوث استقطاعات كبيرة^{١٣}:

في مايو ٢٠٢٢ أصدر المراقب المالي بوزارة الدفاع طلب ميزانية وزارة الدفاع للسنة المالية ٢٠٢٢. فيما وصف الطلب بأنه «إصلاح كبير للميزانية». ولا تفصل الميزانية تمويل عمليات الطوارئ في الخارج عن التمويل العادي الأساسي لوزارة الدفاع، كما كان الحال في السنوات المالية السابقة. بدلاً من تمويل عملية العزم الصلب (عملية الحرية الدائمة) وغيرها من العمليات في الخارج، تم نقلها إلى الميزانية الأساسية، التي وصفت بأنها «تكاليف حرب مباشرة». إن طلب الميزانية - الذي لا يزال يحتاج إلى موافقة الكونجرس - يخصص قدرأ أقل من التمويل لعملية العزم الصلب مقارنة بالسنوات السابقة، متدرجاً بانخفاض تكاليف التدريب والمعدات.

١٣. عملية العزم الصلب»، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

وبالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢، طلبت الإدارة ٥،٤ مليار دولار لتغطية تكاليف الحرب المباشرة لعملية العزم الصلب، استناداً إلى المستوى المطلوب للقوات في العراق وسوريا البالغ ٣٤٠٠ فرد. ويتضمن الطلب ٥٢٢ مليون دولار لصندوق تمويل التدريب والتجهيز لمكافحة (تنظيم داعش)، منها ٣٤٥ مليون دولار للعراق و١٧٧ مليون دولار لسوريا. ومن السنة المالية ٢٠٢١ إلى السنة المالية ٢٠٢٢، انخفض طلب وزارة الدفاع للتدريب والتجهيز للعراق في إطار صندوق التمويل هذا بأكثر من ٩٠ في المائة، من ٢٨٢ مليون دولار إلى ٢٠ مليون دولار. مما يعكس التحول المستمر للدعم المباشر من التحالف لعمليات القوة الشريكة من المستوى التكتيكي إلى المستوى العملياتي. وتضمن الطلب تمويلاً بقيمة ٢٤٠ مليون دولار للبيشمركة للسنة المالية ٢٠٢٢ للتمكين من استمرار جاهزية الوحدات التي تم فحصها والمساعدة في مواصلة الضغط على (تنظيم داعش) في المنطقة.

وتشير مصادر إعلامية أيضاً إلى أنه ستكون هناك تخفيضات في عدد موظفي وعناصر التدريب والدعم الخارجيين من الولايات المتحدة وأوروبا وغيرها - بما في ذلك بعض جوانب المساعدات الخاصة بالمعدات والأسلحة - على الرغم من أن حجم هذه التخفيضات غير واضح. وإذا صح ذلك، فإنه سيجعل خفض الجهود الأمريكية أكثر أهمية.

إن دور حلف شمال الأطلسي في تدريب القوات العراقية يحظى باهتمام إعلامي بسيط، ولكنه لعب دوراً مهماً، ويمكن أن يكون أكثر أهمية في المستقبل لصياغة تدريب متعدد الأطراف ولمساعدة الجهود بعد مغادرة القوات القتالية الأمريكية. ويشير تقرير المفتش العام إلى أن^{١٤}:

أفادت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إنَّ طاقمها عملوا مع طاقم بعثة حلف شمال الأطلسي في العراق طوال الفصل من أجل مواصلة تطوير الترتيبات لتقاسم القدرات اللوجستية

١٤. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

ودعم الحياة. وتتضمن الترتيبات تطوير تنسيق دائم بين فرق القيادة من كل منظمة. وبالإضافة إلى ذلك، قالت قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب إن المنظمتين توصلان تحليل المهام الخاصة لكل منهما من أجل تحديد الأدوار والمسؤوليات لتقديم المشورة للوزارات الحكومية العراقية وقوات الأمن العراقية.

ووفقاً لقوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب فإن بعثة حلف شمال الأطلسي ملتزمة بزيادة وجودها في العراق خلال العام المقبل، وهي تخطط وفقاً لذلك. وفي شباط/فبراير، أعرب حلف شمال الأطلسي عن رغبته في زيادة عدد أفراد بعثته تدريجياً من ٥٠٠ فرد إلى ما يصل إلى ٤٠٠٠ فرد بناءً على طلب من الحكومة العراقية. وصرح الحلف أن التوسع سيشمل أنشطة استشارية وتدريبية خارج منطقة بغداد الكبرى. ويذكر أن الحلف موجود في العراق بحجم ما منذ عام ٢٠٠٤. وقد أنشئت بعثة الحلف في أعقاب قمة عقدت في بروكسل في يوليو ٢٠١٨ بناءً على طلب من الحكومة العراقية لزيادة جهود التدريب وتقديم المشورة.

وفي حين إن كلاً من قوة المهام المشتركة - عملية العزم الصلب وبعثة حلف شمال الأطلسي يوفران التدريب والمشورة لقوات الأمن العراقية، إلا أن مهمتهما تظل متميزة. وقد ذكرت قوة المهام المشتركة سابقاً أنها تقدم المشورة والتوجيه على المستويين العملي والاستراتيجي إلى قوات الأمن العراقية من خلال المجموعة الاستشارية العسكرية، وتركز على تحقيق هزيمة (تنظيم داعش). فإن بعثة حلف شمال الأطلسي هي بعثة تنمية مؤسسية على المستوى الوزاري توفر التدريب والمشورة على المستوى المؤسسي، وتركز على بناء وزارات الأمن العراقية المقتردة.

وبحسب تقرير إعلامي، أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي في حزيران/يونيو الماضي أن العراق يسعى إلى الحصول على دعم في مجالات التدريب والتطوير المؤسسي ودعم الكليات العسكرية وتوسيع برامج تدريب الشرطة والتدريب على مهارات استخدام الأسلحة

المتخصصة. وذكر التقرير أن رئيس الوزراء ذكر خلال اجتماعه مع ممثلي حلف شمال الأطلسي إن الحكومة العراقية لم تعد تحتاج إلى دعم قوات قتالية أجنبية.

قد يحتاج العراق إلى مساعدات أمنية مستمرة بسبب أزمته الاقتصادية وسياسته التي تفضل أحياناً قوات الحشد الشعبي على تمويل الحكومة العراقية وقوات البيشمركة. إن قدرة العراق على إنفاق ميزانياته الدفاعية الأخيرة بفعالية وبقدر محدود من الهدر والفساد - الميزانيات بلغت ٩,٩ مليار دولار في العام ٢٠١٩ و ١٠,٣ مليار دولار في العام ٢٠٢١ - غير واضح، ويحذر تقرير المفتش العام للفصل الثاني للعام ٢٠٢١ من أن الأزمة الاقتصادية العراقية والانقسامات السياسية الداخلية لها تأثير كبير على ميزانية الأمن العراقي^{١٥}:

ذكرت وكالة استخبارات الدفاع أنه بموجب الميزانية الوطنية الجديدة التي أقرتها الحكومة العراقية في أوائل أبريل/نيسان ٢٠٢١، سوف تخفض ميزانية وزارة الدفاع العراقية بنحو ٢٦ بالمائة بعد التعديل وفقاً للتضخم، إلى ٤,٧ مليار دولار. كما شهدت مؤسسات أمنية أخرى تراجعاً في الميزانية المعدلة وفقاً للتضخم، في حين زادت ميزانية هيئة الحشد الشعبي بنسبة ١٧ في المائة. فقد قدرت وزارة الدفاع أن الزيادات في ميزانية الحشد الشعبي - التي ظهرت كمنافس لوزارة الدفاع - ربما ستعزز نفوذها وقوتها السياسية. وبالإضافة إلى ذلك، تغطي ميزانية الأمن العراقية بنداً جديداً يسمى «مؤسسة التصنيع العسكري».

غير أن استخبارات الدفاع قالت إن الحكومة العراقية طبقت تخفيضات كبيرة على المشتريات في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية وهيئة الحشد الشعبي. وحذرت استخبارات الدفاع من أن انخفاض المشتريات يهدد الأمن القومي العراقي لأن قوات الأمن العراقية تعاني من نقص مزمن في التمويل، وتفتقر إلى قطع الغيار اللازمة لصيانة المعدات، وتفتقر إلى الأموال اللازمة لتدريب وتوظيف الأفراد

١٥. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأمريكي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

المناسبين. وللتغلب على النقص في الميزانية لتمويل برامج الصيانة والتدريب، يلجأ العراق إلى شراكة دفاعية تتعدى الولايات المتحدة مثل باكستان.

وبشكل أعم، من المهم الإشارة إلى أن أيّاً من المصادر المفتوحة التي ترفع تقارير عن الحوارات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، أو المفتش العام وغيرها من التقارير الرسمية حول العلاقات الأمنية الأمريكية مع العراق، لا تعالج أي جانب من متطلبات التدريب الأمريكي في المستقبل وتساعد القوات العراقية على التعامل مع (تنظيم داعش)، ولا تشير إلى التهديد الإيراني أو التهديد المحتمل من تركيا أو سوريا في المستقبل. كما لا تناقش الدور المستقبلي الذي ستلعبه الولايات المتحدة في تدريب ومساعدة الجهود في الأردن أو التفاعل المستقبلي بين الجيش الأمريكي، كما لا تدرب وتساعد الجهود المبذولة للقوات الكردية والعربية في شرق سوريا والعراق.

كما يقدم العراق فرصة أفضل بكثير من أفغانستان لإنشاء قوة أمنية قوية. لقد كانت القوات العراقية في السابق أكثر القوات العسكرية فعالية وحادثة في الخليج في نهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٨، وقد أحرزت تقدماً حقيقياً في الآونة الأخيرة. إن المشاكل التي تواجهها القوات العراقية في استعادة فعاليتها هي أكثر أهمية في إعادة التنظيم والتحديث والتخطيط الفعال للقوة، وهي مشكلات تتعلق بأي من المشاكل الأكثر عمقاً في التعليم، والقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، والحد من التدريب المتقدم الذي شل تطوير القوات الأفغانية. بيد أنها تحتاج إلى قيادة سياسية أكثر فعالية، وعلى الأقل ثلاث إلى خمس سنوات من المساعدات والتدريب الخارجي والمساعدة كي تصبح فعالة تماماً في هزيمة فلول (تنظيم داعش) وخلق قدرة رادعة ودفاعية فعالة للتعامل مع إيران وسوريا وتركيا.

التحديات الاقتصادية

يذكر أن للعراق سجلاً طويلاً في إهدار ثروته النفطية والإفراط في الإنفاق على القطاع الحكومي الذي يفتقر إلى الكفاءة، فضلاً عن العمل في أحد أعلى القطاعات الصناعية الحكومية وأكثرها عدم فعالية في العالم. فهو يعيش الآن أزمة اقتصادية وإنمائية كبيرة، تضاعفت بسبب أزمة جائحة كوفيد-١٩. ويشير ملخص البنك الدولي لمشاكل الاقتصاد العراقي إلى أن العراق لديه خطط للإصلاح، لكن تقديراته الحالية سلبية للغاية، ونادراً ما أدت خطة العراق إلى تحسن الواقع العراقي في الماضي^{١٦}:

أدى تقلب أسعار النفط وتأثير الجائحة إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية في العراق، مما أدى إلى تراجع التعافي المطرد لمدة عامين. وقد أسفرت هذه الصدمات المزدوجة إلى تعميق الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية القائمة، مما زاد من المظالم العامة التي كانت قائمة قبل تفشي جائحة كوفيد-١٩.

إن قدرة الحكومة العراقية على توفير حزمة تحفيز لاقتصاد يعتمد بشكل كبير على صادرات النفط للنمو ومصدر للإيرادات، كانت محدودة بسبب غياب الحيز المالي. ونتيجة لذلك، شهدت البلاد أكبر انكماش لاقتصادها منذ عام ٢٠٠٣.

في الواقع، سجل الناتج المحلي الإجمالي للعراق انكماشاً حاداً بنسبة ١٠,٤٪ في عام ٢٠٢٠. وتعثرت النمو بسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط والتزام العراق بتخفيضات إنتاج «أوبك+». وشهد اقتصاده غير النفطي انكماشاً بنسبة ٩٪، حيث عانت السياحة الدينية وقطاع الخدمات أكثر من غيرها من عمليات الإغلاق الناجمة عن أزمة جائحة كوفيد-١٩. لكن الطلب

١٦. مجلة عامة عن العراق، البنك الدولي، ٥ نيسان (أبريل) ٢٠٢١.

<https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview>

المحلي الضعيف والسلع المستوردة الأرخص سعراً أبقت ضغوط التضخم منخفضة، مع ارتفاع التضخم العام إلى ٠,٦٪ فقط في عام ٢٠٢٠.

فالتحدي الرئيس الذي يواجه العراق الآن يتمثل في المضي قدماً في تطبيق إصلاحات الورقة البيضاء في خضم تعافي أسواق النفط الدولية، والحفاظ على إطار اقتصادي كلي مستدام. وحتى مع تجاوز أسعار النفط حاجز ال ٦٠ دولاراً للبرميل، فإن العراق سوف يحتاج إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة بناء حيزه المالي من خلال خفض الإنفاق المشوه وغير الفعال؛ وتعزيز تعبئة العائدات المحلية؛ وتعزيز توجه سياسات الاقتصاد الكلي في الأمد المتوسط. إنَّ الفشل في تضيق العجز المزدوج (الحساب المالي والجاري) ووقف التراكم السريع للديون الحكومية من شأنه أن يحول المزيد من الموارد بعيداً عن الاستثمار الإنتاجي وتقويض احتياطات النقد الأجنبي وقدرة الاقتصاد في مواجهة الصدمات. وتشمل الأولويات الأخرى الحد من جائحة كوفيد-١٩ وضمان طرح سريع للقاحات.

ويصدق نفس القول على تقديرات وحدة الاستخبارات الاقتصادية^{١٧}:

• يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماداً كلياً على صناعة الهيدروكربونات التي تعد أكثر من ثلثي الناتج. وبالنسبة لقطاع الصناعة - وبالأخص الغاز والكهرباء - لا يزال متخلفاً، وسيكون عامل الجذب الرئيسي للاستثمار في الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥.

• سوف يواجه العراق حالة شديدة من عدم الاستقرار السياسي في عام ٢٠٢١. وسوف يزداد العنف بين الفصائل المختلفة في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، وستزداد الاحتجاجات المناهضة للحكومة مع تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

١٧. تقرير العراق، وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

• في البداية، ستركز السياسة الاقتصادية على التعويض عن الاختلالات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. وسوف تدفع المساعدات المالية المتعددة الأطراف هذه الجهود، ولكن ضعف الامتثال للشروط المرفقة من المرجح أن يؤخر جداول الصرف.

• ويعد العراق من بين أكثر الاقتصادات اعتماداً على النفط في المنطقة. وتتوقع وحدة الاستخبارات الاقتصادية أن يكون الأداء الاقتصادي والتوازنات المالية والحساب الجاري عرضة بشكل كبير إلى ركود مستمر آخر في أسعار النفط (والذي نتوقع حدوثه في الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥).

إن الأثر الإنساني لهذه المشاكل، والسخط المتزايد من جانب الشعب العراقي، وتفاعل المشاكل الاقتصادية مع من هم في الحكم والأمن، كل ذلك يتجلى بوضوح في المثال التالي^{١٨}:

ذكرت وزارة الخارجية أن العراق ظل يعاني من نقص الكهرباء والمياه خلال الفصل. وعادةً ما يزداد السخط الشعبي عن مثل هذه القضايا خلال أشهر الصيف الحارة. ووفقاً لتقارير إعلامية، استقال وزير الكهرباء ماجد مهدي حنتوش في ٢٨ يونيو/حزيران بعد ضغوط عامة وسياسية على الانقطاعات المتكررة للتيار الكهربائي في جميع أنحاء العراق. في ذلك الوقت، كان متوسط درجات الحرارة في محافظات العراق الجنوبية تصل إلى ١٢٢ درجة فهرنهايت، في ظل الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، مما أدى إلى تقليص ساعات العمل بسبب الحر الشديد. وبحلول نهاية هذا الفصل، كانت محافظة البصرة، والتي جرت فيها الاحتجاجات خلال الصيف الماضي بسبب انقطاع الكهرباء، تستعد لمظاهرات متعلقة بالطاقة ما لم يتم حل هذا الأمر.

وفي نهاية هذا الفصل، تعرضت أبراج وخطوط الكهرباء للتخريب - ربما من قبل (تنظيم داعش)، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام - مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في عموم أنحاء العراق.

١٨. عملية العزم الصلب، تقرير مقدم إلى الكونغرس الأميركي، ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١ - ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٢١.

وفي ٢٨ يونيو/حزيران أصدر مكتب رئيس الوزراء بياناً أشار فيه إلى أن هناك أطرافاً بالإضافة إلى (تنظيم داعش) قد تكون مسؤولة عن هذا التخريب في محاولة لتقويض جهود الحكومة لزيادة الكهرباء في العراق خلال أشهر الصيف الحارة، بحسب تقرير إعلامي. وأدت الهجمات إلى تعطيل خطوط الكهرباء في محافظات نينوى وكركوك و ديالى وبابل، في وقت وصلت فيه درجات الحرارة إلى أعلى مستوياتها خلال العام في المحافظات الواقعة في وسط وجنوب البلاد. وقد استمر انقطاع التيار الكهربائي في تلك المناطق لمدة ٢٠ ساعة يومياً. أما سبب هذا الانقطاع للتيار فهو عدم قدرة شبكة الكهرباء على التحمل. ورداً على ذلك، أعلن رئيس الوزراء الكاظمي عن تشكيل لجنة لدعم وزارة الكهرباء من أجل التصدي بقوة لكافة أنواع التدخل في أنظمة الطاقة.

تقدر وكالة المخابرات المركزية نسبة البطالة بين الشباب حوالي ٢٦٪، ولكن العدد الحقيقي قد يكون أعلى من ٣٠٪. وإن تحليل كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية مؤرخ، لكنه يلخص حالة الاقتصاد العراقي على النحو التالي:

يتقدم العراق ببطء في سن القوانين وتطوير المؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسة الاقتصادية، ولا تزال هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات سياسية لتهدئة مخاوف المستثمرين فيما يتعلق بمناخ الأعمال غير المستقر. إن حكومة العراق حريصة على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولكنها تواجه عدداً من العقبات، بما في ذلك وجود نظام سياسي هش، ومخاوف تتعلق بالأمن والاستقرار الاجتماعي. فالفساد المستشري، والبنية الأساسية المتخلفة، والخدمات الأساسية غير الكافية، ونقص العمالة الماهرة، والقوانين التجارية العتيقة، كلها عوامل تعيق الاستثمار وتستمر في تقييد نمو القطاعات الخاصة غير النفطية. وبموجب الدستور العراقي، فإن بعض الاختصاصات ذات الصلة بالمناخ الاستثماري العام إما تقاسمها الحكومة الاتحادية والأقاليم أو تؤول بالكامل إلى الحكومات المحلية. يعمل الاستثمار في إقليم كردستان في إطار قانون الاستثمار في الإقليم (القانون

رقم ٤ لعام ٢٠٠٦) ومجلس الاستثمار الكردستاني، الذي صمم لتوفير الحوافز للمساعدة في التنمية الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان.

وظل التضخم تحت السيطرة منذ عام ٢٠٠٦. ومع ذلك، لا يزال القادة العراقيون يواجهون ضغوطاً شديدة لترجمة مكاسب الاقتصاد الكلي إلى تحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي. ولا تزال البطالة تمثل مشكلة في جميع أنحاء البلاد على الرغم من تضخم القطاع العام. وقد زاد الإفراط في التنظيم من الصعوبة على المواطنين العراقيين والمستثمرين الأجانب لبدء أعمال جديدة. وقد تسبب الفساد وقلة الإصلاحات الاقتصادية مثل إعادة هيكلة البنوك وتنمية القطاع الخاص في إعاقة نمو القطاع الخاص.

وهنا لا يمكن قياس حجم مشاكل العراق من حيث المؤشرات الاقتصادية التقليدية، وقد استخدمت عائداته النفطية إلى حد كبير حتى الآن لكسب الوقت من خلال مختلف أشكال المعونات، وبرامج الإنفاق الحكومي، والتوظيف المتضخم في القطاع الحكومي وقطاع الدولة. فالعراق بحاجة ماسة إلى خطط واقعية للإصلاح الاقتصادي والتنمية تعالج الانقسامات والتوترات الداخلية، وخسائر التنمية الناجمة عن عقود من الأزمات والحرب، والتأثير غير المؤكد لجائحة كوفيد-١٩، والتحديات البيئية والمائية المتنامية.

كما يتعين على العراق أن يعالج إرث الصراعات السابقة والأزمة الاقتصادية. وتشير التقديرات إلى أن ٤,١ مليون عراقي يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والدعم للحصول على فرص عمل مستقرة، وأن ٢,٤ مليون آخرين بحاجة ماسة إلى المساعدة، ولا يزال هناك ١,٢ مليون نازح داخل العراق، بالإضافة إلى ٤,٩ مليون آخرين يتأقلمون مع النزوح في الماضي، ويدعم العراق الآن نحو ٢٤٦٠٠٠ لاجئ سوري.

ولوضع هذه الأرقام في سياقها، يجب على العراق أيضاً التعامل مع الضغط السكاني المستمر. حيث تقدر قاعدة البيانات الدولية لمكتب الإحصاء الأمريكي أن عدد سكان العراق حالياً يبلغ ٣٩,٧ مليون نسمة. وهذا يمثل زيادة من ٥,٢ ملايين فقط في عام ١٩٥٠ إلى ٢٢,٨ مليون في عام ٢٠٠٠، ومن المتوقع أن يرتفع إلى ٤٧,١ مليون مع بداية عام ٢٠٣٠ وإلى ٦٣,١ مليون في عام ٢٠٥٠.^{١٩}

وهذه تحديات بنوية بالغة الأهمية وشائعة للغاية في العالم النامي. فتجاهلها، ووضع تقديرات ومطالبات متفائلة، وفصل المساعدات الاقتصادية وتخطيط التنمية عن واقع المشاكل في الحكم والأمن، يؤدي بالتأكيد للمزيد من الأزمات والتطرف والصراع.

تشكيل المساعدات الأمريكية لتلبية الاحتياجات العراقية والأمريكية

لا يمكن للولايات المتحدة أن تحل مشاكل العراق في الحوكمة والأمن والاقتصاد. ولكن يمكنها تقديم مساعدات للعراق في كل هذه المجالات. وبوسعها أن تعمل مع الجهات المانحة الأخرى والدول العربية، كما يمكنها أن تجعل المساعدات مشروطة بالتقدم العراقي في خلق حوكمة أكثر وحدة وفعالية وأمانة. وفي ظل هذه الظروف، ستبقى احتمالات النجاح غير مؤكدة، لكن الشراكات الاستراتيجية الأمريكية يجب أن تستند إلى تقييم واقعي للمخاطر. ويتعين على الأميركيين أن يفهموا أنَّ مشاكل العراق لا تقل خطورة عن العديد من الشراكات الاستراتيجية القائمة. وتعمل الولايات المتحدة في العالم معاً لعديد من الدول الهشة أو الفاشلة، ويتعين على القوى العالمية أن تتعامل مع العالم كما هو، وليس مع العالم الذي يريده الأميركيون.

١٩. مكتب التعداد الأمريكي، قاعدة البيانات الدولية.

التركيز على عراق قوي ومستقل

أولاً، يجب على الولايات المتحدة أن تركز جهودها في مجال المساعدات على خلق عراق قوي ومستقل - وليس على محاولة إنشاء شريك إستراتيجي مرتبط ببعض البنية الأمنية التي تخدم المصالح الأمنية الأمريكية للمواجهة المباشرة مع إيران. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها الحكومة العراقية حشد الدعم الشعبي والسياسي الفئوي الكافي لمثل هذه الشراكة إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق.

قد تكون الولايات المتحدة لا تزال تقدم نوعاً من الدعم الطارئ كردع للتدخل الإيراني أو غيره من التدخل الخارجي، ولكن بذل أي جهد لمساعدات أمنية واقتصادية على المدى القريب يجب أن يوجه بوضوح نحو مساعدة العراق. ببساطة، لا توجد قاعدة سياسية عراقية قابلة للتطبيق تجعل من العراق شريكاً مباشراً للجيش أو الأمن الأميركي. ويتعين على الشعب العراقي أن يدرك أن المساعدات سوف تعينه حقاً، وأنها كفيلة بخلق دولة قوية وأكثر استقلالية، وأنها سوف تساعد العراق على ردع الحرب وتجنب نشوبها بدلاً من دفعه نحو صراع آخر.

وهذا النهج إزاء المعونة هو أكثر المواقف عملية في خدمة المصالح الوطنية العراقية والأمريكية على حد سواء. إن العراق المستقل، مع المساعدات المحتملة من الخارج في حالة طوارئ حقيقية، سوف يبذل قصارى جهده لردع الضغوط من إيران وتركيا وسوريا. وسيبذل قصارى جهده لدفع العراق نحو الوحدة، والأكثر تحفيزاً للمساعدة من المانحين الآخرين. فالعراق الأقوى قادر على الاستفادة من المساعدات من دول مثل الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية وفي نفس الوقت يساعد في حماية هذه الدول من خلال احتواء إيران وعودة الحياة إلى سوريا، والتي يبدو من المرجح أن تظهر إذا نجح الأسد أخيراً في إزالة التهديد المتبقي الموجه من إدلب. كما أن العراق الأقوى والأكثر وحدة هو أفضل وسيلة لمواجهة بقايا (تنظيم داعش) وبعض التهديدات المتطرفة الجديدة، وهو أقل استفزازاً بكثير من وجود القوات القتالية الأمريكية أو غيرها من القوات القتالية الخارجية الأخرى.

إلزام العراق بوضع خطط هادفة لاستخدام المساعدات بشكل فعال وصادق

يجب على الحكومة العراقية أن تظهر بأنها قوية وقادرة بما فيه الكفاية لخلق خطط واقعية للمعونات الأمنية والاقتصادية فضلاً عن أي جهد لهذه المعونات لتطوير حوكمة أقوى. ويجب على العراق أن يثبت أنه على الأقل يرغب بالمحاولة لمساعدة نفسه، وأن لديه القاعدة المؤسسية للقيام بذلك، ليس فقط من حيث وضع خطط مفصلة، بل أيضاً من حيث تحديد مواعيد نهائية واضحة للمراجعات، وتحديث التقدم المحرز، وتقارير الفعالية، والإبلاغ الشفاف علناً.

فقد تبين مراراً وتكراراً أن وضع أهداف عريضة، وإصلاحات واعدة، وخلق جهود طموحة غير مركزة لمكافحة الفساد، من دون بذل الجهود وتطبيقها، تعتبر مضيعة للوقت والمال. وأما فرض الخطط من الخارج، والاعتماد على مؤتمرات المانحين، وعقد الاجتماعات الدولية الضخمة، وإسناد المسؤولية إلى القيادات أو منسقي المساعدات من دون توفر مثل هذه الشفافية، كانت غير فعالة بنفس القدر. ولا يستطيع أي بلد أن يتحمل أن يحل محل العلاقات السياسية والعامة في تحقيق تقدم فعلي، ولا يمكن لأي مانح أن ينجح إذا سمح بمثل هذه الجهود أو دعمها.

وعلاوة على ذلك، يتعين على العراقيين أن يدركوا أن المساعدات العسكرية والمدنية سوف تفيد كل العراقيين بغض النظر عن العرق أو الطائفة أو المنطقة. وغالباً ما يتعين على العراقيين أن يقبلوا حقيقة أن أي جهد لتقديم المساعدات لا يمكن أن يحل كل مشكلة أو أن يساعد كل عراقي، ولكن لهم كل الحق في المطالبة بأن تكون المساعدات ليست شفافة فحسب، بل إنها توازن بوضوح بين المصالح المتضاربة للأمة وتفي بالأولويات الوطنية الصحيحة. فلهذا السبب تقوم الدول المانحة بذلك.

ولا ينطبق هذا على المساعدات الأمنية فحسب، بل ينطبق أيضاً على المساعدات الاقتصادية والمدنية. أحد العيوب الكبيرة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأمم المتحدة والعديد من

جهود المساعدة المدنية الأخرى إنما تتعامل مع الدول كما لو كانت موحدة وكأن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وحدها تساعد في التعامل مع انقساماتها ومصالحها المتضاربة. لا توجد دولة في الشرق الأوسط موحدة إلى الحد الذي قد يجعل من هذا نهجاً صحيحاً، فالعراق والدول الأخرى التي تحتاج إلى المساعدات هي عموماً أكثر الدول انقساماً، وتحتاج إلى تفسير وإظهار كيفية استفادة كل الفصائل الرئيسية منها.

فضلاً عن ذلك، يتعين على العاملين في المؤسسة العسكرية والخدمة المدنية العراقية أن يضطلعوا بدور قيادي في صياغة مثل هذه الخطط، ويتعين عليهم أن يسلموا بوضوح للاستخدامات المقترحة للمساعدات. وبوسع المستشارين الخارجيين أن يقدموا المساعدة، ولكن السماح لخطط خارجية بالهيمنة على تنفيذ المساعدات لم يسفر إلا عن قدر ضئيل من النجاح الدائم.

جعل المساعدة مشروطة بتقديم التقارير في المراجعات والتقارير السنوية والشفافية المستمرة

ومن بين الخطوات الرئيسية الأخرى في هذا السياق جعل المساعدات مشروطة وشفافة. يعتبر إظهار المساعدات كهدية للشعب العراقي ومدى حسن استخدامها تعتبر خطوة أساسية. ولكن الأهم أن يتم تحديد الشروط وتنفيذها بشكل واضح. كما أن قطع المساعدات عندما يكون المسؤولون والضباط العراقيون غير فعالين أو فاسدين -وتسمية الأسماء -على نفس القدر من الأهمية. ولا بد أن يعاني المسؤولون الفاسدون والمقاولون في العلن. كما ينبغي أن تكون أيضاً موضوعاً لضغط المانحين. فالكشف العلني على الصعيد الدولي لهؤلاء، وحرمانهم - وعائلاتهم - من التأشيرات وامتيازات العبور، هي وسائل ممكنة للتعامل مع أسوأ حالات الفساد والهدر.

ومن الواضح أيضاً أنه لا بد من إجراء مراجعة مستقلة للحسابات. وهناك دروس واضحة من تاريخ المساعدات، أنه لا ينبغي لأحد أن يراجع نفسه أو يحكم على نفسه.

اتخاذ الائتلاف والنهج الدولي

وحيثما أمكن، يجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تسعى إلى جعل المساعدات ائتلافياً أو جهداً دولياً. وهذه توصية غير مؤكدة نظراً للفشل الذريع «لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان» كمنسق للمساعدات في أفغانستان ولصعوبة الحصول على شكل من أشكال العمل الدولي المتناسك.

في حين إن حلف الشمال الأطلسي ضرب مثلاً أكثر إيجابية بكثير، ويجب على الولايات المتحدة على الأقل أن تنظر في جعل حلف شمال الأطلسي محور التدريب الأمني وجهود المساعدة، وإنشاء تحالف واسع بما يكفي لإظهار أن الولايات المتحدة تسعى إلى مساعدة العراق وعدم الهيمنة عليه. كما كان البنك الدولي أكثر نجاحاً في تخطيط وإدارة المساعدات الاقتصادية عندما اعتمد على فرق محلية نشطة بدلاً من نهجه المعتاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي في مواجهة تحديات وطنية أكثر تعقيداً.

وكحد أدنى، فإن جلب مستشارين وخبراء من بلدان أخرى وإنشاء هيئات غير رسمية للتنسيق حول المساعدات قد يوفر الكثير من الفوائد نفسها.

العراق والتحديات الأوسع في المنطقة

لا يمكن لأحد أن يضمن نجاح الولايات المتحدة في العراق أو التقليل من المخاطر في توفير المساعدات. إن العشرين عاماً الماضية من التفاؤل والحيرة كانت كافية لتوفير قدرٍ كافٍ من الأوهام لبقية القرن الحادي والعشرين. وفي الوقت نفسه، يجب على الولايات المتحدة ألا تقدم المساعدات على أساس ما كانت تقدمه في الماضي. ويمكن أن تضع شروطاً من شأنها أن تساعد على جعل المساعدات أكثر قبولاً للعراقيين وأكثر فعالية. إذا نجحت، فستكون هناك حجة قوية لاتخاذ النوع الصحيح من المخاطر في محاولة إنشاء النوع الصحيح من الشراكة الاستراتيجية.

كما أن العراق ليس سوى حالة واحدة يجب على الولايات المتحدة فيها أن تحاول تطوير شراكة إستراتيجية أفضل في الشرق الأوسط. وتواجه الولايات المتحدة العديد من التهديدات الأخرى في المنطقة حيث ستحتاج إلى استخدام مواردها بحكمة. وفي حين ركزت الولايات المتحدة مؤخراً على (تنظيم داعش) ومكافحة الإرهاب في العراق، إلا أن التهديد بالهيمنة الإيرانية على جزء من العراق أو كله كان دائماً على الأقل على نفس القدر من الأهمية في العقد الأخير، حيث كان الإرهاب والتطرف من أعراض المشاكل المتنامية في المنطقة، وليس المرض.

ما لم تتمكن الولايات المتحدة من خلق شكل جديد من الشراكة الاستراتيجية مع العراق، ستكون إيران هي الراح الحقيقي بالمعركة الأمريكية الطويلة ضد المتطرفين الإسلاميين و(تنظيم داعش) منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن. وقد كانت بالفعل العامل الرئيسي في إخراج القوات القتالية الأمريكية من العراق، ولها تأثير كبير على السياسة العراقية والحكومة وقوات الحشد الشعبي والعديد من الجماعات الشيعية. ولن تنهي أي نتيجة للاتفاق النووي «لخطة العمل الشاملة المشتركة» التهديد الذي تشكله إيران - والذي سيشمل في أحسن الأحوال أنظمة هجوم دقيقة التوجيه أكثر فاعلية، ودفاعات جوية وصاروخية، وقوات أقوى للحرب البحرية غير النظامية في الخليج.

يؤثر الوضع الأمني العام في المنطقة على الأمن والاستقرار العراقي وكذلك المصالح الاستراتيجية الأمريكية. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، تحتاج الولايات المتحدة إلى النظر إلى ما هو أبعد من تايوان وبحر الصين الجنوبي والمحيط الهادئ. وهي بحاجة إلى دراسة متأنية للاتجاهات العامة في الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط.

كما أن الدمار الممزق للحكم والتنمية في لبنان جعل «حزب الله» أكثر قوة نسبياً. ستشكل سوريا الأسد تهديداً متنامياً إذا تمكنت القوات الموالية للأسد من السيطرة على إدلب. فزيادة الطموحات التركية وعدم الاستقرار يؤثران على كل من سوريا والعراق. وفي أفضل الأحوال ستبقى

اليمن في فوضى عارمة وغير مستقرة وربما تبقى في حالة حرب. وستشكل روسيا والصين تهديداً متزايداً من حيث التواجد ومبيعات الأسلحة - وسيستمر خطر نشوب صراع ما في المحيط الهادئ يؤثر على المحيط الهندي والخليج في النمو.

فهذه القضايا الأمنية ستعيد تشكيل كامل المنظومة الأمنية في الشرق الأوسط خلال السنوات القليلة المقبلة، وهي ليست سوى جزء من الحكاية. فقد تستمر البلدان الثلاثة وهي المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر في الحصول على ما يكفي من عائدات تصدير النفط لكي تشق طريقها بعيداً عن التأثير المجمع للنمو السكاني الهائل وجهود التنمية الفاشلة. وكما حذرت «تقارير التنمية العربية» مراراً وتكراراً منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، وكما أظهرت الانتفاضات الشعبية الفاشلة التي خلقت الربيع العربي، فإن هذه المنطقة هي التي خذلت فيها دول كثيرة شعوبها قبل أن تؤدي أزمة جائحة كوفيد-19 العالمية إلى تفاقم مشاكلها إلى حد كبير.

فكل البلدان المتبقية تقريباً بما في ذلك المغرب، والجزائر، وليبيا، ومصر، وغزة، والضفة الغربية، والأردن، والكويت، والبحرين، وعمان، واليمن تواجه تحديات هائلة في خلق بنية فعالة للحكومة، والاستقرار السياسي، وتلبية الاحتياجات الاقتصادية لجميع شعوبها، والتعامل مع التغيرات الهائلة في التركيبة السكانية الناجمة عن التوسع الحضري المفرط، وخلق العدد الكافي من فرص العمل الحقيقية لتوظيف الشباب والشابات الذين يدخلون سوق العمل في بلدانهم بشكل مفيد.

إن أغلب دول المنطقة تعاني من انقسامات عرقية وطائفية وإقليمية وقبلية خطيرة، فضلاً عن أشكال من عدم المساواة؛ والمشاكل الهائلة في الفساد؛ والحواجز أو المعوقات الكبرى التي تحد من الاستثمار الخارجي. فالعديد منها يتعامل مع الاحتجاجات الشعبية المشروعة والمعارضة، من خلال القمع والفساد والمحسوبية والفتوية التي تشل العديد من جوانب الحكومة وتزيد أيضاً من التوترات السياسية والعنف. كما أنها تولد حركات وإيديولوجيات إرهابية ومتطرفة وكثيراً ما تحول الحكم

الفاشل، والقمع، والانقسامات الداخلية إلى جراح ذاتية.

فالإنكار لم يفعل شيئاً للحد من هذه المشاكل، وكما ذكر آنفاً، لا الولايات المتحدة ولا أي مجموعة من القوى الخارجية يمكنها أن تنقذ أمة لن تساعد نفسها. والأسوأ من ذلك أن جهود المساعدات الفاشلة كثيراً ما توفر ببساطة أشكالاً من الإغاثة الشعبية المحدودة التي لا تكسب سوى الوقت اللازم لتفاقم مثل هذه المشاكل - أو الفشل في توفير أي مستقبل طويل الأجل لمن يقدمون المساعدة لهم بشكل مؤقت.

ومن هذا المنظور، يشكل العراق تحديراً للولايات المتحدة، والعراقيين، والعالم. فالتركيز على الإرهاب والتهديدات الإقليمية، في أفضل الأحوال، يعالج الأعراض وليس المرض. إن الشرق الأوسط يقترب بالفعل من حالة أشبه بأزمة دائمة. فالعراق ليس سوى جزء واحد من هذه الأزمة، ولكنه أيضاً رمزاً للمشاكل التي تعاني منها المنطقة بالكامل والتي لا ينبغي تركها تتفاقم. فالقضية الحقيقية ليست في الصراعات والأزمات المحدودة اليوم، بل في البنية الأساسية للعديد من الدول، كما أن النوعية الصحيحة من الشراكة الاستراتيجية الأمريكية العراقية - القائمة على السعي نحو بناء هيكل متين للأمن والاستقرار المدني والعسكري على المدى الطويل - يمكنها على الأقل أن تكون بداية.

الملحق أ: بيان مشترك حول الحوار الاستراتيجي الأمريكي العراقي

مذكرة إعلامية

مكتب المتحدث الرسمي

٢٦ يوليو/ تموز ٢٠٢١ م

أصدرت حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق نص البيان التالي.

بدء النص: «ترأست وفود جمهورية العراق برئاسة د. فؤاد حسين وزير خارجية العراق والولايات المتحدة الأمريكية برئاسة وزير الخارجية أنطوني بلينكن الجلسة الختامية للحوار الاستراتيجي التي بدأت في ١١ يونيو/ حزيران ٢٠٢٠ وفقاً لاتفاق الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق ٢٠٠٨. وضم الوفد العراقي أيضاً ممثلين عن حكومة إقليم كردستان».

وأكد الجانبان مجدداً أهمية هذه المناقشات التي تركز على تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأجل التي حددها اتفاق الإطار الاستراتيجي، وعلى القضايا الرئيسية ذات الاهتمام المشترك: الاستقرار الإقليمي، والصحة العامة، وتغير المناخ، وكفاءة الطاقة، واستقلال الطاقة، والمساعدات الإنسانية، وحقوق الإنسان، والتعاون الاقتصادي، والتبادل الثقافي والتعليمي، بين قضايا أخرى. وقدم العراق بياناً مفصلاً عن جهوده الرامية إلى تشجيع عودة النازحين داخلياً عودة آمنة وطوعية إلى مناطقهم الأصلية، وتعهدت الولايات المتحدة بمواصلة دعمها في هذا الصدد.

وأكد الوفدان مجدداً على المبادئ التي تم الاتفاق عليها في اتفاق الإطار. أكدت الولايات المتحدة مجدداً احترامها لسيادة العراق وقوانينه، وتعهدت بمواصلة توفير الموارد التي يحتاجها العراق للحفاظ على وحدته الإقليمية. وأكدت الحكومة العراقية من جديد التزامها بحماية أفراد التحالف

الذين يقدمون المشورة إلى قوات الأمن العراقية وتمكينها، وأكدت مجدداً موقفها بأن جميع قوات التحالف موجودة في العراق بناءً على دعوتها. كما أكد الوفد أن القواعد التي تستضيف الأفراد الأمريكيين وغيرهم من أفراد التحالف هي قواعد عراقية وتعمل وفقاً للقوانين العراقية القائمة؛ فهي ليست قواعد للولايات المتحدة أو لقوات التحالف، ووجود أفراد دوليين في العراق هو فقط لدعم محاربة حكومة العراق ضد (تنظيم داعش). وقررت الوفود، عقب المحادثات التقنية الأخيرة، أن تتحول العلاقة الأمنية بشكل كامل إلى دور تدريبي وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وأنه لن تكون هناك قوات أمريكية تؤدي دوراً قتالياً في العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وتعتزم الولايات المتحدة مواصلة دعمها لقوات الأمن العراقية، بما في ذلك البيشمركة، لبناء قدراتها على التعامل مع التهديدات المستقبلية.

وأكد الوفدان التزامهما بحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك حرية الصحافة، من خلال التقييد الصارم بالإجراءات القانونية الواجبة والדساتير الوطنية، والتزامات كل منهما الدولية في مجال حقوق الإنسان. أكد الجانبان أن الانتخابات الحرة والنزيهة سوف تعزز سيادة العراق والديمقراطية والتنمية. وقدم الجانب العراقي عرضاً مفصلاً لخطته الرامية إلى تعزيز مشاركة الناخبين وضمان سلامة الناخبين والمرشحين والعاملين في مراكز الاقتراع والمراقبين المحليين ومنظمات المجتمع المدني والمراقبين الدوليين. وأعرب الوفدان عن تقديرهما للدعم الذي قدمه المجتمع الدولي، والذي عبر عنه قرار مجلس الأمن رقم ٢٥٧٦ (٢٠٢١)، واتفقا على أن وجود كل من فريق الرصد التابع لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (يونامي) وبعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي يمثل جهداً صادقاً من جانب المجتمع الدولي يؤيد دعوة الشعب العراقي والحكومة العراقية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في تشرين الأول. وقد رحب العراق بالدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وبالمساهمات المالية الأمريكية الأخيرة للمساعدة الانتخابية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة، بما في ذلك فريق مراقبة الانتخابات.

ويعتزم الجانبان مواصلة التعاون في العمل مع المنظمات الدولية ومن خلال العمليات الحكومية الدولية، بما في ذلك المؤتمر السادس والعشرون للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في غلاسكو في هذا الخريف. وأعربت الولايات المتحدة عن دعمها لجهود العراق الرامية إلى تعزيز الإصلاح الاقتصادي وتعزيز التكامل الإقليمي، لا سيما من خلال مشاريع الطاقة مع الأردن وهيئة الربط الكهربائي الخليجي.

وأكد الوفدان مجدداً عزمهما على الحفاظ على العلاقة الاستراتيجية وتعزيزها، عبر كافة أطراف القضايا الثنائية، من أجل مصالحهما الوطنية ومصالحتهما المشتركة في الاستقرار الإقليمي. وأكدت الولايات المتحدة والعراق أنهما ستستأنفان مناقشتهما من خلال لجان التنسيق المختلفة المذكورة في اتفاق الإطار الاستراتيجي.

رابط المقال:

https://csis-website-prod.s3.amazonaws.com/s3fs-public/publication/210805_Cordesman_Iraq_New.pdf?267rlRroYKgwGO6waIfnDVTdm3GLh8yA